التَّعاور بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ
في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ

عاطف طالب عبد السلام الرفوع

أستاذ مساعد - كلية اللغة العربية / قسم النحو والصرف وفقه اللغة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الملخص

تتناول هذه الدِّراسةُ " التَّعاورَ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ"، ويُقْصَدُ بالتَّعاورِ: أنْ تحلَّ صيغةٌ أوْ فِعْلٌ محلَّ صيغةٍ أوْ فِعْلٍ آخَر؛ فتؤدِّي عملَها الوظيفيَّ في السِّياقِ، وكذلك الحالُ فيما يتعلَّقُ بالصِّيغةِ أوْ الفِعْلِ الآخر؛ فالصِّيغتانِ أو الفعلانِ يتعاورانِ الوظائف والعمل، فكلٌّ منْهُمَا تقومُ بوظيفةِ وعملِ الأخرى.

لقدْ وردت شواهدُ فصيحةٌ من القرآنِ الكريمِ والشِّعرِ العربيِّ وُضِعَ فيها الفعلُ الماضي موضعَ المضارعِ، ووُضِعَ كذلك الفعلُ المضارعُ موضعَ الفعلِ الماضي من بابِ تعاور الفعلين، وللسِّياقِ عملٌ أساسيٌّ ووظيفةٌ مهمَّةٌ في توضيحِ تعاورِ الفعلينِ وتوجيهِها، فالسِّياقُ بشقيه اللُّغويِّ وغيرِ اللُّغويِّ هو الَّذي يحدِّدُ الوظيفةَ للصِّيغةِ. أباقيةٌ على أصلِها؟ أمْ أنَّ القرائنَ السِّياقيَّةَ في التَّركيبِ جعلتها تؤدِّي وظيفةَ الصِّيغةِ الأخرى من بابِ التَّعاورِ.

وتسعى الدِّراسةُ إلى تأصيلِ مصطلحِ التَّعاورِ وبيانِ مفهومِه، وذكرِ المصطلحاتِ الأخرى المرادفةِ له في الدَّلالةِ والمفهوم، وإلى تتبُّعِ الشَّواهدِ والأمثلةِ الفصيحةِ الَّتي تمثِّلُ وتكشفُ عن تعاورِ الفعلِ الماضي والمضارعِ معتمداً في تفسيرِها وتحليلِها على نظريَّةِ السِّياقِ، وإلى الكشفِ عن النُّكتِ والفوائدِ اللُّغويَّةِ الَّتي دعتْ لهذا التَّعاورِ معتمداً في دراستي هذه على أُمَّاتِ الكتبِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ الأصولِ، وبعضِ كتبِ علومِ القرآنِ والتَّفسيرِ، وبعضِ الكتبِ الَّتي عنيت بالسِّياقِ.

وتقومُ هذه الدِّراسةُ على الوصفِ والتَّحليلِ؛ وصفِ مسألةِ تعاورِ الفعلينِ، وتحليلِ شواهدِها الفصيحةِ الَّتي تجلِّي وتوضِّحُ هذا التَّعاورَ في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ.

الكلمات الدَّالَّة: التَّعاور، الفعل الماضي، الفعل المضارع، السِّياق.

الحمد لله القائل في كتابه العزيز: ﴿ن * وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي اختص الإنسان بالبيان والإفصاح؛ نحمده حمداً يوازي نعمه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونصلي ونسلم على النبي القرشي الفصيح، وعلى آله وأصحابه ومن استنَّ بسنته إلى يوم الدين.

تفردت اللُّغةُ العربيَّةُ منْ بينَ سائرِ اللُّغاتِ بالفصاحةِ والبيانِ، وهذا الأمرُ هيَّأها لأنْ تكونَ لغةَ القرآنِ الكريمِ، فتميزتْ وسمتْ على سائرِ اللُّغاتِ، فكانَ منْ ميْزَاتِ العربيَّةِ أنَّهُم وضعُوا الألفاظَ مواضعَ بعضِها، منْ بابِ التَّعاور؛ فقامَ كلُّ لفظٍ مقامَ الآخرِ، وأدَّى عملَهُ الوظيفيَّ في السِّياقِ، فاكتسبت العربيَّةُ بذلك سَعَةً ومرونةً في التَّعبيرِ والأداءِ سواء في النَّظمِ أو النَّثرِ، وقدْ وردَ هذا النَّوعُ منْ التَّعبيرِ والأداءِ في القرآنِ الكريمِ فجاءتْ آياتٌ وافرةٌ قدْ وضعتْ فيها الألفاظُ والأفعالُ موضعَ بعضِها.

وقد تكلَّمَ ابنُ جنِّيْ عن وضعِ الألفاظِ موضعَ بعضِها تحتَ بابِ "الحملِ على المعنى" فقالَ: "اعلمْ أنّ هذا الشرْجَ غورٌ من العربيَّةِ بعيدٌ، ومذهبٌ فسيحٌ قدْ وردَ به القرآنُ الكريمُ، وفصيحُ الكلامِ منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيثِ المذكَّرِ وتذكيرِ المؤنَّثِ، وتصويرِ معنى الواحدِ في الجماعةِ، والجماعةِ في معنى الواحدِ"(١).

وتسعى هذه الدِّراسةُ إلى كشفِ جانبٍ من جوانبِ السَّعةِ ووضعِ الألفاظِ موضعَ بعضِها في العربيَّةِ المتمثِّلِ في (التَّعاورِ بين الفعلِ الماضي والمضارعِ في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ)، ويُقْصَدُ بالتَّعاورِ هنا: أنْ تحلَّ صيغةٌ أوْ فِعْلٌ محلَّ صيغةٍ أوْ فعلٍ آخر؛ فتؤدِّي عملَها الوظيفيَّ في السِّياقِ، وكذلك الحالُ فيما يتعلَّقُ بالصِّيغةِ أوْ الفعلِ الآخرِ؛ فالصِّيغتانِ أو الفعلانِ يتبادلانِ الوظائفَ، فكلٌّ منْهُمَا تقومُ بوظيفةِ الأخرى منْ بابِ التَّعاورِ.

وتسعى الدِّراسةُ إلى تحقيقِ الأهدافِ الآتيةِ:

(١) الخصائص: ابن جني ١ / ٣٤٠.

١- تأصيلِ مصطلحِ التَّعاورِ في الدِّرسِ اللُّغويِّ، وذكرِ المصطلحاتِ المرادفةِ له في الدَّلالةِ والمفهومِ.

٢- إيضاحِ مفهومِ التَّعاورِ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ .

٣- تتبُّعِ جهودِ النُّحاةِ القدماءِ والمحدثين.

٤- تتبُّعِ الشَّواهدِ والأمثلةِ اللُّغويَّةِ الفصيحةِ الَّتي يُمْكِنُ أنْ تحملَ على التَّعاورِ بين الفعلين، وتحليلِها تحليلاً وافياً في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ، للكشفِ عنْ أثرِها في الدَّرسِ اللُّغويِّ.

٥- ذكرِ الفوائدِ والنُّكتِ اللُّغويَّةِ الَّتي أدَّاها هذا التَّعاورُ.

ويقومُ منهجُ الدِّراسةِ على الوصفِ والتَّحليلِ، وتتبُّعِ الشَّواهدِ والأمثلةِ العربيَّةِ الفصيحةِ الَّتي وقعَ فيها التَّعاورُ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ، وتحليلِها في ضوءِ نظريَّةِ السِّياقِ، معتمداً على أُمَّاتِ الكتبِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ الأصولِ، وبعضِ كتبِ علومِ القرآنِ والتَّفسيرِ، وبعضِ كتبِ المحدثين الَّتي عُنيت بالسِّياقِ.

التَّعاور:

قال الخليلُ (ت: ١٨٠هـ) في باب (العين والراء والواو معهما) و تحتَ مادةِ (عَورَ) يقال: هم يتعاورون من جيرانهم الماعون والأمتعة... وقال: يتعاورون يأخذون ويعطون(١). ونجدُ الإشارةَ أوضحَ إلى مفهومِ التَّعاور عِنْدَ أبي منصورٍ الأزهريِّ (ت: ٣٧٠هـ) إذْ جاءَ في تهذيبِ اللُّغةِ تحتَ مادةِ (عَورَ). قالَ ابنُ الأعرابيِّ: التَّعاوُرُ والاعتوارُ هو أنْ يكونَ هذا مكانَ هذا، وهذا مكانَ هذا(٢).

وقدْ وَظَّفَ سيبويهِ مصطلحَ التَّعاورِ حينَ تحدَّثَ عنْ تعاورِ النُّونِ والألفِ. فقال: "وقدْ بُيِّنَ تعاورُها والألف في الاسم في معنى واحد، وذلك قولهم: رجلٌ شَرَنْبِثٌ

(١) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢ / ٢٣٩.

(٢) تهذيب اللغة: الأزهري ٣ / ٢٢٧٣، انظر: لسان العرب: ابن منظور ٤ / ٦١٩، تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي ٧ / ٢٧٦.

وشَرَابِثٌ، وجَرَنْفَسٌ وجُرَافِسٌ"(١).

وكذلك استخدمَهُ السُّيوطيُّ ووظَّفَهُ في كتابِهِ (المزهرِ)، حيثُ جاءَ فيه قولُهُم: نَشزتْ المرأةُ ونَشصتْ ونَشستْ، قالَ السُّيوطيُّ: ونظيرُ هذهِ الأحرفِ الثَّلاثةِ -أعني الزَّايَ والسِّينَ والصَّادَ- في التَّعاورِ: التَّاءُ والدَّالُ والطَّاءُ(٢).

ويفهمُ من نصِّ سيبويهِ أنَّ النُّونَ والألفَ في المثالين تتعاوران؛ أي أنَّ النُّونَ تقوم مقام الألف، والعكس كذلك، وهذا ما نصَّ عليه السُّيوطيُّ، فهذهِ الأحرفُ الثَّلاثةُ - الزَّايُ والسِّينُ والصَّادُ - تقعُ موقعَ بعضِها كما أنّ التَّاءَ والدَّالَ والطَّاءَ تقعُ موقعَ بعضِها؛ فهذه الحروفُ تتعاورُ وتقومُ مقامَ بعضِها، فالتَّعاورُ بناء على ما ذكر يقصدُ به: أن تحلَّ لفظةٌ محلَّ الأخرى، والعكس كذلك.

المصطلحاتُ والألفاظُ المرادفةُ للتَّعاورِ في الدَّلالةِ والمفهومِ:

تقارضُ اللَّفظينِ:

ذكرَ هذا المصطلحَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ (ت: ٧٦١هـ) في مغني اللَّبيبِ، حيثُ قالَ: ومنْ ملحِ كلامِهِم تقارضُ اللَّفظينِ في الأحكامِ، ومنْ أمثلةِ ذلك: إعطاءُ (غير) حكمَ (إلا) في الاستثناءِ بها نحو قولِهِ تعالى: ﴿**لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ**﴾ [النساء: ٩٥] فيمنْ نصبَ (غير)، وإعطاءُ (إلا) حكمَ (غير) في الوصفِ بها(٣) نحو قولِهِ تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وقدْ سبقَ إلى الإشارةِ إلى مصطلحِ (التَّقارضِ) كلٌّ واحدٍ منْ الزَّمخشريِّ (ت: ٥٣٨هـ)، وابنِ يعيشَ (ت: ٦٤٣هـ) في مَعْرِضِ حديثِهِما عنْ (غير) و(إلا) وعملِهِما.

(١) الكتاب: سيبويه ٤/ ٣٢٣.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السُّيوطي ١/ ٤٧٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري ٢/ ٨٠٤.

قالَ الزَّمخشريُّ: "اعلمْ أنَّ (إلا) و(غيراً) يتقارضانِ ما لكلٍّ واحدٍ منهما، فالَّذي لـ(غير) في أصلِه أنْ يكونَ وصفاً يمسُّهُ إعرابُ ما قبلَهُ...، ثُمَّ دخلَ على (إلا) في الاستثناءِ، وقدْ دخلَ عليه (إلا) في الوصفيَّةِ"(١).

وقالَ ابنُ يعيشَ موضِّحاً مقالةَ الزَّمخشريِّ: يتقارضانِ ما لكلٍّ واحدٍ منهما، يعني أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعيرُ منْ الآخرِ حكماً هو أخصُّ بِهِ، فحكمُ (غير) الَّذي هو مختصٌّ بِهِ الوصفيَّةُ، والاستثناءُ فيه عارضٌ مُعارٌ منْ (إلا)، وقدْ حملُوا (إلا) على (غير) في الوصفيَّةِ فوصفوا بها(٢).

وعرَّفَ بسيوني التَّقارضَ بأنَّهُ منْ القرْضِ: وهو السَّلَفُ، فكلٌّ لفظٍ يقترضُ منْ الآخرِ حكمَهُ؛ فـ(إلا): حرفٌ، و(غير): اسمٌ، ولكنْ قدْ يتقارضُ اللَّفظانِ؛ فتُعطى (غير) حكمَ (إلا) في الاستثناءِ بها، وتُعطى (إلا) حكمَ (غير) في الوصفِ بِها(٣).

إنَّ المقصودَ بتقارضِ اللَّفظينِ الَّذي ذكرَهُ ابنُ هشامٍ، أوْ بالتَّقارضِ كما ذكرَ الزَّمخشريُّ وابنُ يعيشَ منْ قبلُ هو أنْ يتقارضَ لفظانِ في بعضِ الأحكامِ والوظائفِ، بحيثُ يأخذُ كلُّ واحدٍ منهما حكمَ الآخرِ، ويقومُ بوظيفتِهِ وعملِه، وقدْ ذكرَ ابنُ يعيشَ أنَّ التَّقارضَ يعني أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعيرُ منَ الآخرِ حكماً هو أخصُّ بِهِ، وهذهِ اللَّفظةُ (يستعير) الَّتي ذكرها ابنُ يعيشَ تتَّفقُ في الدَّلالةِ ومصطلحِ التَّعاورِ، فالفعل المضارع (يستعير) والمصدر (التَّعاور) أصلُهُما واحدٌ؛ لذا فالتَّقاربُ والتَّشابهُ واضحٌ وجليٌّ بين كلا المصطلحين التَّعاورِ والتَّقارضِ.

البدلُ:

البدلُ مصطلحٌ وبابٌ نحْويٌّ شائعٌ في مصنَّفاتِ اللُّغةِ، ولكنَّ ابنَ عصفورٍ وظَّفَهُ

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري ص: ٨٧-٨٨، شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بـ(التخمير): الخوارزمي ١/ ٤٧١، شرح المفصل: ابن يعيش ٢/ ٧٠-٧١.

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش ٢/ ٧٠- ٧٢.

(٣) صور نحوية: كمال بسيوني ص: ٧-٨.

في كتابِه (ضرائرِ الشِّعرِ) توظيفاً مغايراً، فمنْ خلالِ المسائلِ الَّتي صنَّفَها تحتَهُ وجدْناهُ لمْ يَقْصِدْ بِهِ البدلَ النَّحويَّ؛ بلْ إنَّ ما ذكرَهُ تحتَ هذا المصطلحِ منْ مسائلَ وأمثلةٍ يوحي بأنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ظواهرَ متعدِّدةً تحتَ (فصلِ البدلِ)، إذ قسَّمَ هذا الفصلَ إلى أربعةِ أقسامٍ كبيرةٍ، وهي: إبدالُ الحركةِ منْ الحركةِ، وإبدالُ الحرفِ منْ الحرفِ، وإبدالُ الكلمةِ منْ الكلمةِ، وإبدالُ الحكمِ منْ الحكمِ، حيثُ تحدَّثَ عنْ مسائلَ مختلفةٍ تحتَ القسمينِ الأخيرينِ تعاورتْ فيها الألفاظُ، وقامتْ مقامَ بعضِها، ومنْ هذه المسائلِ ما يأتي:

أ ـ إبدالُ كلمةٍ منْ كلمةٍ، وَمِنْهُ:

١ـ وضعُ المفردِ موضعَ التَّثنيةِ.

٢ـ وضعُ المفردِ موضعَ الجمعِ.

٣ـ وضعُ التَّثنيةِ موضعَ المفردِ.

٤ـ وضعُ التَّثنيةِ موضعَ الجمعِ.

٥ـ وضعُ الجمعِ موضعَ المفردِ.

٦ـ وضعُ الجمعِ موضعَ التَّثنيةِ.

٧ـ وضعُ ضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ.

٨ـ وضعُ ضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ الرَّفعِ المتَّصلِ.

٩ـ وضعُ ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ النَّصبِ المتَّصلِ.

١٠ـ وضعُ ضميرِ النَّصبِ المتَّصلِ موضعَ ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ.

ب ـ إبدالُ الحكمِ منْ الحكمِ، وَمِنْهُ:

١ـ تأنيثُ المذكَّرِ.

٢ـ تذكيرُ المؤنَّثِ(١).

(١) انظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور الأشبيلي ص: ٢٤٩- ٢٥٧ ؛ ٢٦٠-٢٦١ ؛ ٢٧١-٢٧٩.

إنَّ مصطلحَ البدلِ الَّذي ذكرَهُ ابنُ عصفورٍ ووظَّفهُ في كتابِهِ (ضرائرِ الشِّعرِ) لا يُقْصَدُ بِهِ مصطلحُ (البدلِ النَّحويِّ) المتداولِ في معظمِ كتبِ النَّحوِ، بلْ هو مصطلحٌ واسعٌ متعدِّدُ الجوانبِ كما يتَّضحُ منْ المسائلِ الَّتي ذكرَها تحتَ أقسامِهِ الأربعةِ، فبعضُ المسائلِ الَّتي ذكرَها يُمْكِنُ تصنيفُها تحتَ ظاهرةِ (الإنابةِ) أوْ (النِّيابةِ)، وقسمٌ منها يُمْكِنُ تصنيفُها تحتَ بابِ (التَّعاورِ) لا سيَّما ما جاءَ في الفصلينِ الأخيرينِ، وهناك مسائلُ كثيرةٌ يُمْكِنُ تصنيفُها تحتَ ظواهرَ مختلفةٍ، وبناءً على هذا نستطيعُ القولَ إنَّ مصطلحَ (البدلِ) الَّذي وظَّفَهُ ابنُ عصفورٍ يلتقي في بعضِ المسائلِ الَّتي ذُكِرَتْ والتَّعاور، فالبدلُ عندَهُ ظاهرةٌ عامَّةٌ تشملُ في بعضِ جوانبِها ومسائلِها التَّعاورَ الَّذي تقدَّمَ تعريفُهُ وبيانُهُ؛ لأنَّهُ ذكرَ بعضَ مسائلِ التَّعاورِ تحتَ (فصلِ البدلِ).

التَّبادل:

عرَّف دفعُ اللهِ سليمانُ هذا المصطلحَ. فقالَ: "ونعني بالتَّبادلِ: تناوبَ الأحكامِ النَّحْويَّةِ؛ بأنْ يأخذَ شيءٌ حكمَ شيءٍ آخرَ أوْ معنىً منْ معانيه أوْ علامةً منْ علاماتِهِ، وينطبقُ ذلك بالنِّسبةِ للشَّيءِ الثَّاني؛ فيأخذُ منْ الأوَّلِ كلَّ ما يتَّصلُ بِهِ"(١).

تبادلُ الصِّيغ:

عرَّفَ مجموعةٌ منْ الباحثين تبادلَ الصِّيغِ بأنَّهُ: إحلالُ صيغةٍ نحويَّةٍ محلَّ صيغةٍ أخرى، مثالُ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾ [النحل: ١]، حيثُ جيءَ بالفعلِ الماضي (أتى) بدلَ الفعلِ المضارعِ (يأتي) أوْ (سيأتي)، وذلك لتحقُّقِ وقوعِ أمرِ اللهِ تعالى(٢).

(١) ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول: سليمان، دفع الله عبد الله سليمان، ١٩٨٩م، ، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الأول، الآداب (١ ، ٢)، الرياض، ص: ١١٥.

(٢) انظر: المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات): محمد التونجي وراجي الأسمر ١/ ١٤٨، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبه وكامل المهندس ص: ٨٦.

استناداً إلى ما تقدَّمَ وبغضِ النَّظرِ عن الفوارق الجزئيَّةِ والدَّقيقةِ بينَ المصطلحاتِ الدَّالَّةِ على التَّعاورِ كالبدلِ عندَ ابنِ عصفورٍ والتَّقارضِ وتقارضِ اللَّفظينِ والتَّبادلِ وتبادلِ الصِّيغِ فإنَّها تشتركُ في الدِّلالةِ على مفهومٍ متقاربٍ بينَها وهو: أنْ تحلَّ صيغةٌ أوْ كلمةٌ محلَّ صيغةٍ أوْ كلمةٍ أخرى؛ فتؤدِّي عملَها الوظيفيَّ في السِّياقِ، وكذلك الحالُ فيما يتعلَّقُ بالصِّيغةِ أو الكلمةِ الأخرى؛ أي: أنَّ الصِّيغتينِ أوْ الكلمتينِ تتعاورانِ وتتقارضانِ الوظائفَ والمهامَ، فكلٌّ منهما تقومُ بوظيفةِ الأخرى، وعليه فإنَّ التَّعاورَ والتَّقارضَ وتقارضَ اللَّفظينِ والتَّبادلَ وتبادلَ الصِّيغِ مصطلحاتٌ مترادفة تتَّفقُ في جوانبَ كثيرةٍ في الدَّلالةِ على هذهِ الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ، وقدْ آثرتُ استخدامَ مصطلحِ التَّعاورِ لقدمِهِ وأصالتِهِ للدَّلالةِ على مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ، ومجيءِ المضارعِ موضعَ الماضي.

نظريَّةُ السِّياق:

لمْ تتطرقْ هذه الدِّراسةُ إلى تأصيلِ نظريَّةِ السِّياقِ لأنَّها غيرُ معنيَّةٍ بذلك، وإنما تسعى هذه الدِّراسةُ إلى كشفِ التَّعاورِ الواقعِ بينَ الفعلِ الماضي والفعلِ المضارعِ وتحليلِهِ في ضوءِ السِّياقِ، ولكنْ من المتَّفقِ عليه إلى حدٍّ ما أنَّ نظريَّةَ السِّياقِ من النَّظريَّاتِ الحديثةِ الَّتي ظهرتْ في الغربِ على يدِ فيرث (firth) الَّذي يعدُّ رائدَ المدرسةِ الاجتماعيَّةِ الإنجليزيَّةِ إلاَّ أنَّ جذورَها وأصولهَا عربيَّةٌ منثورةٌ وموجودةٌ في الدَّرسِ العربيِّ، سواء عندَ اللُّغويِّينَ أو البلاغيِّينَ أو المفسرينَ أو الأصوليِّينَ، وإنْ لَم تَحظَ بالعنايةِ الَّتي حظيتْ بها في الغربِ، فهي عربيَّةُ المنبتِ والأصلِ، غربيَّةُ التَّحديدِ والتَّقعيدِ.

لقدْ استطاعَ فيرث (firth) وأتباعه أنْ يصوغوا هذه الفكرةَ العربيَّةَ المنثورةَ في الدَّرسِ والتُّراثِ العربيِّ في شكلِ نظريَّةٍ قابلةٍ للتَّطبيقِ، ووضعوا لها من المعاييرِ والإجراءاتِ والمبادئِ ما يجعلُها تقفُ على قدمِ المساواةِ معَ بقيَّةِ النَّظريَّاتِ الأخرى الَّتي تتناولُ المعنى بالتَّحليلِ والشَّرحِ.

السِّياقُ لغةً:

السِّين والواو والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو مشتقٌّ من الجذرِ اللُّغويِّ (س و ق)، واللَّفظةُ مصدرُ (ساق يسوق سوقاً وسياقاً)، والمعنى اللُّغويُّ يشيرُ إلى دلالةِ الحدثِ وهو التَّتابعُ[١].

وقالَ الزُّبيديُّ: أصلُ السِّياقِ سِواق، قلبت الواوُ ياءً لكسرةِ السِّين[٢].

وقالَ الزَّمخشريُّ: هو يسوقُ الحديثَ أحسنَ سياقٍ، "وإليك يُساقُ الحديثُ"، وهذا الكلامُ مساقُهُ إلى كذا، وجئتك بالحديثِ على سوقِهِ: على سردِهِ. وتساوقت الإبلُ: أيْ تتابعتْ[٣].

إنَّ المعانيَ اللُّغويَّةَ الَّتي وردتْ في المعاجمِ العربيَّةِ وما ذكرَهُ الزَّمخشريُّ تتَّفقُ على أنَّ السِّياقَ يدلُّ على التَّتابعِ والسَّردِ، فسياقُ الكلامِ هو سردُهُ وتتابعُهُ.

السِّياقُ اصطلاحاً:

يقابل لفظة السِّياق المصطلح الإنجليزي (Context)، وقد ذكرَ العلماءُ والباحثون في العصر الحديث عدَّةَ تعريفاتٍ وحدودٍ للسِّياقِ، ومن أبرزها وأدلها على المقصود ما يأتي:

أولاً: ذكرَ ستيفن أولمان (Stephen Ullmann) في بيانِ مفهومِ السِّياقِ أنَّهُ النَّظمُ اللَّفظيُّ للكلمةِ، وموقعُها من ذلك النَّظمِ، ويشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة بل يشمل القطعة والكتاب كله، كما يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، وللعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة أهمية بالغة في هذا الشأن[٤].

(١) انظر: الصحاح: الجوهري ٤/ ١٤٩٩-١٥٠٠، مقاييس اللغة: ابن فارس ص: ٤٢٣، القاموس المحيط: الفيروز آبادي ٣/ ٣٣٥-٣٣٦، لسان العرب: ابن منظور ١٦٦/ ١٠-١٦٧ .

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي ١٣/ ٢٢٨.

(٣) أساس البلاغة: الزمخشري ص ٣١٤

(٤) دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، ص: ٦٨ (نقل بتصرف).

ثانياً: السِّياقُ: هو المحيطُ اللُّغويُّ الَّذي تقعُ فيه الوحدةُ اللُّغويَّةُ، سواء أكانت كلمةً أوْ جملةً في إطارٍ من العناصرِ اللُّغويَّة أو غيرِ اللُّغويَّة(١).

إنَّ السِّياقَ كما ذُكرَ في التَّحديدينِ هو المحيطُ اللُّغويُّ وغيرُ اللُّغويِّ الَّذي يحدِّدُ دلالةً معينةً للفظةِ من خلال النَّظمِ أو التَّركيبِ الَّذي تردُ فيه سواء أكان جملةً أم نصّاً، لذا يقالُ: لا تبحثْ عن معنى الكلمةِ، وإنَّما ابحثْ عن السِّياقِ الَّذي تردُ فيه.

أنواعُ السِّياق:

السِّياق ليس سياقاً واحداً أو نوعاً واحداً بل يتشكَّلُ السِّياقُ الكليُّ من عدَّةِ سياقاتٍ وأنواعٍ تتعاضدُ جميعاً في توضيحِ المعنى المقصودِ، وقدْ ذكرَ العلماءُ والباحثون في علمِ اللُّغةِ الحديثِ عدَّةَ أنواعٍ وتقسيماتٍ للسِّياق أسوقُها، وأجملُ القولَ فيه على النَّحْو الآتي:

النَّمط الأول: السِّياقُ اللُّغويُّ Linguistic Context:

هو حصيلةُ استعمالِ الكلمةِ داخل نظام الجملة، عندما تتساوقُ مع كلماتٍ أخرى، ممَّا يكسبُها معنى خاصاً محدداً. وهذا المعنى الَّذي يقدِّمه السِّياقُ اللُّغويُّ هو معنى معين له حدودٌ واضحةٌ وسماتٌ محدَّدةٌ غيرُ قابلةٍ للتَّعدُّدِ أو الاشتراكِ أو التَّعميم(٢).

وذكر حلمي خليل أنَّ السِّياقَ اللُّغويَّ (Linguistic Context) يتمثَّلُ في الأصواتِ والكلماتِ والجملِ كما تتابع في حدثٍ كلاميٍّ معين أو نص لغوي(٣).

إنَّ السِّياقَ اللُّغويَّ يتألَّفُ من الكلمةِ الَّتي يرادُ تفسيرُها، والكلماتِ الأخرى الَّتي تتساوق معها على مستوى الجملةِ أو النَّصِّ لأداءِ معنىً محدَّدٍ، لذلك فإنَّ حدودَ السِّياقِ اللُّغويِّ لا تتجاوزُ الجملةَ أو النَّصَّ ومكوناته.

(١) دلالة السياق: ردة الله الطلحي ص: ٥٠.

(٢) الألسنية محاضرات في علم الدلالة: نسيم عون، ص: ١٥٩.

(٣) الكلمة، دراسة لغوية معجمية: حلمي خليل، ص: ٢١٨.

النَّمط الثَّاني: السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ (The non-Linguistic Context):

ويطلقُ عليه السِّياق الخارجي وسياق المقام وسياق الموقف وسياق الحال، ويقصد به جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، أو مجموعة الظروف الخارجيَّة عن اللُّغة الَّتي يرد فيها الكلام(١).

ويتكون السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ من عدَّة أنواعٍ من السِّياق لها عملُها المهمُّ والجليُّ في تحديد المعنى المقصود، وهي:

أولاً: السِّياقُ الثَّقافيُّ والاجتماعيُّ (The Culture Context): ويقصد به المحيطُ الثَّقافيُّ أو الاجتماعيُّ الَّذي تستخدم فيه الكلمة، أو هو القيم الثَّقافيَّةُ والاجتماعيَّةُ الَّتي تحيط بالكلمة، ولا بدَّ من وجودِ هذه المرجعيَّة الثَّقافيَّة عند أهل اللُّغة الواحدة لكي يتمَّ التَّواصلُ والإبلاغُ، وتخضع القيم الثَّقافيَّة للطَّابع الخصوصي الَّذي يلوِّن كلَّ نظامٍ لغويٍّ بسمةٍ ثقافيَّةٍ معينة(٢).

ثانياً: السِّياقُ العاطفيُّ الانفعاليُّ: وهذا النَّوعُ من السِّياقِ يوضِّح ويحدِّد دلالةَ الصِّيغة أو التَّركيب من خلالِ درجةِ الانفعالِ المصاحبةِ للأداء الفعلي للكلام؛ فالكلمةُ إمَّا أن تؤخذَ على أنَّها تعبيرٌ موضوعيٌّ صرف، أو أنها قصدَ بها -أساسا- التَّعبيرُ عن العواطف والانفعالات بالاعتماد على درجة القوة والضَّعف في الانفعال(٣).

ثالثاً: سياقُ الموقفِ (المناسبة) : ويقصدُ به الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، فتتغير دلالتها تبعا لتغير الموقف(٤)، وقد ذكرَ الباحثُ عبد النعيم

(١) ينظر: إشكالات النص المداخلة أنموذجا: جمعان عبد الكريم، ص: ٤٠١، دلالة السياق: ردة الله الطلحي، ص: ٥١-٥٢.

(٢) ينظر: علم الدلالة: أحمد مختار عمر ص: ٧١، علم الدلالة: منقور عبد الجليل ص: ٩٠ .

(٣) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر ص: ٧٠، علم الدلالة: أحمد مختار عمر ص: ٧٠ ، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل ص: ٩٠.

(٤) ينظر: علم الدلالة: أحمد مختار عمر ص: ٧١، علم الدلالة: منقور عبد الجليل ص: ٩٠.

خليل هذا النَّوع تحتَ عنوانِ سياق الحال أو المقام (Context of situation) وعرفه بأنه: كلُّ ما يحيطُ بالحدثِ اللُّغويِّ من ظروفٍ وملابساتٍ يمكنُ أن ينتظمَ تحتَ مفهومِ سياقِ الحالِ أو المقام(١).

إنَّ السِّياقَ اللُّغويَّ يتناولَ اللَّفظةَ وما يحيطُ بها من ألفاظٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ تسهمُ في تحديد المعنى، فحدودُهُ هي الجملةُ أو النَّصُّ داخل التَّركيب، أما السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ فهو يُعْنى بالملابسات والظُّروف الخارجية المحيطة بالجملة أو النَّصِّ، فحدودُهُ هي خارج الجملة والنص أو التَّركيب، وهما يتعاضدان لتحديد المعنى المقصود.

أهميةُ السِّياق في إيضاح التَّعاورِ بين الفعل الماضي والمضارع:

تحدَّثَ العلماءُ والباحثون على اختلافِ معارفهم ومجالاتهم في مصنفاتهم ومؤلفاتهم عن السِّياقِ وأهميِّتِهِ في تحديدِ المعنى المقصودِ.

فهذا العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ (ت: ٦٦٠هـ) قدْ تحدَّثَ في كتابه "الإمام" عن أهميةِ السِّياق وفوائدِه في تحديد المعنى. فقالَ: "السِّياقُ مرشدٌ إلى تبيُّنِ المجملاتِ، وترجيحِ المحتملاتِ، وتقريرِ الواضحاتِ، وكلُّ ذلك بعُرْفِ الاستعمالِ، فكلُّ صفةٍ وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وكلُّ صفةٍ وقعت في سياق الذَّمِّ كانت ذمّاً، فما كان مدحاً بالوضع فوقع في سياق الذَّمِّ صار ذمّاً واستهزاءً وتهكماً بعُرْفِ الاستعمالِ"(٢).

وذكرَ ابنُ قيم الجوزية أنَّ "السِّياقَ يرشدُ إلى تبيين المجملِ، وتعيين المحتملِ، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدَّالَّةِ على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته"(٣).

(١) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية: عبد النعيم خليل ص: ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام: العز بن عبد السلام، ص: ١٥٩.

(٣) بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، ٤ / ١٣١٤.

والسِّياقُ على اختلاف أنواعه وأقسامه هو الَّذي يحدِّدُ المعنى المقصود للفظة أو الفعل في أيِّ بناءٍ لغويٍّ، فهو لا يلقي الضَّوء على الكلمة مفردةً أو الجملة فحسب، بلْ على النَّصِّ بأكمله، بل إنَّ حدودَ السِّياق تتجاوز الجملةَ والنَّصَّ لتشملَ الظُّروفَ والملابساتِ الخارجيَّةَ المحيطةَ بالجملة والنَّصِّ.

وتنبع أهمية السِّياق بأنواعه وأنماطه في دراسة التَّعاور بين الماضي والمضارع من كونه هو الحكم على الصيغة الفعليَّة. أهي باقية على أصلها، أمْ أنَّها تعاورت وصيغة أخرى؟ فهو يؤدِّي عملاً مهماً وتوجيهياً في صرف الصِّيغة الفعليَّة عن معناها الصَّرفيِّ الوظيفيِّ، وإعطائها معنى صيغة أخرى من خلال التَّركيب النَّحْوي الَّذي ترد فيه بناءً على وجود القرائن السِّياقيِّة اللُّغويَّة وغيرِ اللُّغويَّة الَّتي تحدِّد المعنى الجديدَ المكتسبَ.

إنَّ القرائنَ السِّياقيَّةَ عامَّةً تجعلُ صيغة الماضي الصَّرفيَّة الوظيفيَّة دالة على المضارع في تركيب نحوي ما، والعكس كذلك، فهناك قرائنُ سياقيَّةٌ في التَّركيبِ النَّحْوي تجعل الماضي دالا على المضارع، وتجعل كذلك المضارع دالا على المضي، وسيأتي توضيح المزيد عن السِّياقِ وأهميته في تحديد المعنى خلالَ معالجة تعاور الفعلين.

التَّعاورُ بينَ الفعلِ الماضي والمضارعِ:

إنَّ معنى الصِّيغةِ الفعليَّةِ مركَّبٌ؛ مركَّبٌ من الدَّلالة على الحدث والزَّمن، وهما معنيان وظيفيَّان لا ينفكان عن صيغة الفعلِ، فالأصلُ في الأفعالِ الماضية أنْ تدلَّ على أحداثٍ وَقَعَتْ في الزَّمنِ الماضي، والأصلُ في الفعلِ المضارعِ أنْ يدلَّ على أحداثٍ استمرَّ حدوثُها، وقدْ جاءتْ شواهدُ كثيرةٌ منْ اللُّغة العربيَّة نثراً ونظماً تعاورتْ فيهما الصِّيغتان الفعليَّتان، فذكرَ كثيرٌ منْ العلماء أنَّ الفعلَ الماضي يقعُ موضعَ المضارعِ ويدلُّ على معناهُ، وكذلك المضارعُ يقعُ موضعَ الماضي ويدلُّ على معناهُ، فزمنُ الصِّيغة الوظيفيُّ للفعلِ في الأداءات اللُّغويَّة الفصيحة خضعَ لسياقِ

الجملة أو النَّصِّ؛ فتحوَّلَ من زمنٍ صرفيٍّ هو وظيفةُ الصِّيغةِ الفعليَّةِ إلى زمنٍ نحويٍّ تركيبيٍّ هو وظيفةُ سياقِ الجملةِ أو النَّصِّ.

ومن العلماءِ الَّذين تحدَّثُوا عنْ التَّعاورِ بين الفعلين وذكروا لذلك أمثلةً وشواهدَ: الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ، وسيبويه، والفرَّاءُ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ جنِّيْ، وأحمدُ بنُ فارسٍ، والثَّعالبيُّ، وابنُ المؤدِّب، والزَّركشيُّ، وأبو البركاتِ الأنباريُّ، وأبو الخيرِ منصورُ بنُ فلاحٍ اليمنيُّ النَّحويُّ، وابنُ هشامٍ، والسُّيوطيُّ، والبغداديُّ، وتحدَّثَ كذلك كثيرٌ من المحدثينَ عنْ هذا التَّعاورِ.

قالَ سيبويه: وقدْ تقعُ (نَفْعَلُ) في موضعِ (فَعَلْنَا) في بعضِ المواضع(١).

وذكرَ ابنُ جنِّيْ أنَّ أبا بكرٍ – ابنَ السَّرَّاجِ – قالَ: كانَ حكمُ الأفعالِ أنْ تأتيَ كلُّها بلفظٍ واحدٍ؛ لأنَّها لمعنى واحدٍ، غيرَ أنَّهُ لـمَّا كانَ الغرضُ في صناعتها أنْ تفيدَ أزْمِنَتَهَا خُولفَ بينَ مُثُلِها، ليكونَ ذلك دليلاً على المرادِ منْهَا، وقالَ: فإنْ أُمِنَ اللَّبسُ فيها جازَ أنْ يقعَ بعضُها موقعَ بعض(٢).

أمَّا ابنُ فارسٍ والثَّعالبيُّ فقدْ عقدَا باباً خاصّاً أُطلِقَ عليه: بابُ الفعلِ يأتي بلفظِ الماضي وهو راهنٌ أوْ مستقبلٌ، وبلفظِ المستقبلِ وهو ماضٍ(٣).

وذكرَ ابنُ هشامٍ في مغني اللَّبيبِ أنَّهم يعبِّرون عن الماضي والآتي كما يعبِّرون عن الشَّيءِ الحاضرِ قصداً لإحضارِهِ في الذِّهنِ حتَّى كأنَّهُ مشاهدٌ حالةَ الإخبارِ، ومِنْهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُون** ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أي: فَكَانَ(٤).

وقالَ السُّيوطيُّ في المزهرِ: ومنْ سُنَنِ العربِ أنْ تأتيَ بالفعلِ بلفظِ الماضي وهو حاضرٌ أوْ مستقبلٌ، أوْ بلفظِ المستقبلِ وهو ماضٍ(٥).

(١) الكتاب: سيبويه ٣/ ٢٤.

(٢) الخصائص: ابن جني ٣/ ٣٣١.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس ص: ٢٢٣، فقه اللغة: الثعالبي ص: ٣٩٥.

(٤) مغني اللبيب: ابن هشام ٢/ ٧٩٧، انظر أيضاً: شرح الدماميني: الدماميني ٢/ ٥٦٤.

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي ١/ ٣٣٥.

تقسيمُ ابنِ المؤدِّبِ للفعلِ الماضي والمضارعِ:

قسَّمَ ابنُ المؤدِّبِ الفعلَ الماضيَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ وهي:

١- الفعلُ الماضي النَّصُّ: وهو ما وافقَ لفظُهُ لفظَ الماضي، ومعناهُ معناهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ** ﴾ [النحل: ٧٥].

٢- الفعلُ الماضي المُمَثِّلُ: وهو ما كانَ لفظُهُ لفظَ الماضي، ومعناهُ لمستقبلِ الزَّمانِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوه** ﴾ [النحل: ١]، أيْ: يأتي؛ يقصدُ القيامةَ.

٣- الفعلُ الماضي الرَّاهنُ: وهو المقيمُ على حالةٍ واحدةٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرَاً** ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، قالَ: ألا ترى أنَّهُ كانَ قديراً، واليومَ أيضاً هو قديرٌ، وبعدَ اليومِ قديرٌ(١).

أمَّا الفعلُ المضارعُ فهو قسمانِ عندَ ابنِ المؤدِّبِ وهما:

١- الفعلُ المضارعُ النَّصُّ: وهو ما وافقَ لفظُهُ لفظَ المضارعِ، ومعناهُ معناهُ، نحو قولِك: يضربُ زيدٌ غداً عَمْراً.

٢- الفعلُ المضارعُ المُمَثِّلُ: وهو ما كانَ لفظُهُ لفظَ المستقبلِ، ومعناهُ لماضي الزَّمانِ وعائرِهِ، نحو قولِكَ: سرتُ أَمْسِ حتَّى أدخُلُها، أيْ: حتَّى دخلتُها؛ لأنَّ في قولِكَ: سرتُ؛ دليلاً على ذلك(٢).

إنَّ الفعلَ المُمَثِّلَ ماضياً كانَ أمْ مضارعاً هو المقصودُ بعمليَّةِ التَّعاورِ، فالماضي يمثِّلُ الفعلَ المضارعَ، ويقعُ موضعَهُ، وكذلك المضارعُ يمثِّلُ الفعلَ الماضي، ويقعُ موضعَهُ، فكلٌّ منهما يمثِّلُ دورَ الآخرِ، ويقومُ مقامَهُ من بابِ التَّعاورِ، والقرائنُ السِّياقيَّةُ اللُّغويَّةُ وغيرُ اللُّغويَّةِ هي الَّتي تعيِّنُ دلالةَ الفعلِ وتوجِّهُ مسألةَ التَّعاورِ بينَ الفعلين.

(١) دقائق التصريف: ابن المؤدب ص: ١٧-١٩، انظر أيضاً: المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٢.

(٢) دقائق التصريف: ابن المؤدب ص: ٢٨-٢٩، انظر أيضاً: المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٣.

مجيءُ الفعلِ الماضي موضعَ الفعلِ المضارعِ:

المقصودُ بذلك هو أنَّ الفعلَ الماضيَ يأتي موضعَ الفعلِ المضارعِ، ويؤدِّي عملَهُ الوظيفيَّ في السِّياقِ من حيثُ الدَّلالةُ الزَّمنيَّةُ.

أمَّا الفائدةُ والغرضُ منْ مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ فمنْ أجلِ الدَّلالةِ على تحقُّقِ وقوعِ الفعلِ، وصدقِه.

قالَ الزَّركشيُّ: وفائدةُ التَّعبيرِ عَنْهُ بالماضي الإشارةُ إلى استحضارِ التَّحقُّقِ، وأَنَّهُ منْ شأنِه لتحقُّقِه أنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بالماضي وإنْ لمْ يُرِدْ معناهُ(١).

وقالَ السُّيوطيُّ أيضاً: ومنْهَا إطلاقُ الماضي على المستقبلِ لتحقُّقِ وقوعِه(٢).

وقدْ اشترطَ العلماءُ لوقوعِ الماضي موضعَ المستقبلِ أنْ يُؤْمَنَ اللَّبسُ، فقدْ ذكرَ ابنُ جنِّيْ في الخصائصِ كما تقدَّمَ أنَّهُ: إنْ أُمِنَ اللَّبسُ فيها جازَ أنْ يقعَ بعضُها موقعَ بعضٍ.

وقالَ أبو الخيرِ منصورُ بنُ فلاحٍ اليمنيُّ النَّحْويُّ: واختلافُ صيغِ الأفعالِ يدلُّ على اختلافِ أزمنتِها، فإذا قامَ الدَّليلُ المقصودُ على معرفةِ المقصودِ من اختلافِها، وهو الدَّلالةُ على الزَّمنِ جازَ وقوعُ بعضِها موقعَ بعضٍ(٣).

القرائنُ السِّياقيَّةُ الَّتي تدلُّ على مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ:

ذكرَ العلماءُ بعضَ المواضعِ الَّتي يؤمنُ فيها اللَّبسُ، لقيامِ القرينةِ السِّياقيَّةِ اللُّغويَّةِ وغيرِ اللُّغويَّةِ الَّتي تصرفُ دلالةَ الفعلِ الماضي الزَّمنيَّةَ إلى المضارعِ، والقرينةُ إمَّا لفظيَّةٌ لغويَّةٌ؛ أيْ: وجودُ لفظةٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ تدلُّ على المعنى المقصودِ وهي ما يقصدُ به السِّياقُ اللُّغويُّ وما يحويه منْ كلماتٍ وألفاظٍ تدلُّ على المعنى المقصود،

(١) البرهان في علوم القرآن: الزركشي ٣/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: السُّيوطي ٤/ ١٥٢١، معترك الأقران في إعجاز القرآن: السُّيوطي ١/ ١٩٤.

(٣) المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٤.

وإمَّا معنويَّةٌ: وهي الَّتي نتوصَّلُ إليها منْ خلالِ السِّياقِ غيرِ اللُّغويِّ الَّذي يشملُ السِّياقَ الثَّقافيَّ والاجتماعيَّ والعاطفيَّ وسياقَ الموقفِ أو المقامِ، حيثُ تسهمُ جميعاً في تحديدِ المعنى المرادِ في الجملةِ أو النَّصِّ، ومنْ هذه المواضعِ ما يأتي:

أولاً: بابُ الشَّرطِ، جاءَ في الخصائصِ لابنِ جنِّيْ: وذلك مَعَ حرفِ الشَّرطِ؛ نحو: إنْ قمتَ قمتُ؛ لأنَّ الشَّرطَ معلومٌ أنَّهُ لا يصحُّ إلا مَعَ المستقبلِ، فجئتَ فيه بلفظِ الماضي الواجبِ؛ تحقيقاً للأمرِ، وتثبيتاً لَهُ، أي: إنَّ هذا وعدٌ مَوْفيٌّ بِهِ لا محالةَ؛ كما أنَّ الماضيَ واجبٌ ثابتٌ لا محالةَ(١)، فالسِّياقُ الثَّقافيُّ هنا يدلُّ على المعنى المقصودِ؛ فالشَّرطُ لا يصحُّ إلا معَ المستقبلِ، وكذلك قامَ السِّياقُ اللُّغويُّ بتحديدِ المعنى المرادِ بناءً على وجودِ القرينةِ اللُّغويَّةِ (إنْ) الدَّالَّةِ على الشَّرطِ، فالسِّياقان الثقافيُّ واللُّغويُّ تعاضدا هنا لتفسيرِ مجيءِ الماضي يرادُ به المستقبلُ.

ثانياً: إذا: قالَ أبو حيانٍ الأندلسيُّ: وكثُرَ مجيءُ الماضي بعدَها مراداً به الاستقبالُ(٢)، وعلى هذا فتعدُّ (إذا) قرينةً سياقيَّةً لغويَّةً تدلُّ على أنَّ الماضي بعدَها يرادُ به المضارعُ أو الاستقبالُ.

ثالثاً: أسلوبُ العطفِ؛ إذا عُطِفَ الفعلُ الماضي على المضارعِ صُرِفَتْ دلالةُ الماضي الزَّمنيَّة إلى المضارعِ، لاشتراطِ النُّحاةِ اتِّحاد الزَّمنين في الفعلين المتعاطفين، وفي هذه الحالةِ يسهمُ السِّياقُ اللُّغويُّ وغيرُ اللُّغويِّ في تحديدِ المقصودِ، إذ يتمثلُ السِّياقُ اللُّغويُّ بوجودِ فعلين متعاطفين؛ معطوف عليه وهو الفعل المضارع، ومعطوف وهو الفعل الماضي، أمَّا السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ الثَّقافيُّ فيتمثَّلُ في هذه الحالةِ بمقولةِ النُّحاةِ وهي اشتراطُ اتِّحادِ الزَّمنين في الفعلين المتعاطفين.

رابعاً: الأفعالُ الَّتي تدلُّ على الدُّعاءِ. قالَ ابنُ جنِّيْ: ونحو منْ ذلك لفظُ

(١) الخصائص: ابن جني ٣/ ٣٣١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان ص: ١٤٠٨.

الدُّعاءِ، ومجيئُهُ على صورةِ الماضي الواقعِ؛ نحو: أيَّدك اللهُ، وحَرَسَكَ اللهُ، وأعزَّك اللهُ، وأطالَ بقاءَك، فتأتي بلفظِ الماضي ومعناهُ الاستقبالُ، يقولُ: إنَّما كانَ ذلك تحقيقاً لَهُ، وتفاؤلاً بوقوعِه أنَّ هذا ثابتٌ بإذنِ اللهِ، وواقعٌ غيرَ ذي شكٍّ، وعلى ذلك يقولُ السَّامعُ للدُّعاءِ إذا كانَ مريداً لمعناهُ: وقعَ إنْ شاءَ اللهُ، ووجبَ لا محالةَ أنْ يقعَ ويجبَ(١).

وقالَ ابنُ المؤدِّبِ: غَفَرَ اللهُ لك، معناهُ: يغفرُ اللهُ لك، فصلحَ الماضي في موضعِ المستقبلِ حينَ أُمنَ اللَّبسُ، ومثلُ قولِهم: أطالَ اللهُ بقاءَك، وأدامَ اللهُ عزَّك، معناهُ: يطيلُ اللهُ بقاءَكَ، ويديمُ عزَّكَ؛ لأنَّ الدُّعاءَ إنَّما وقعَ بالمستقبلِ لا بالماضي(٢).

إنَّ السِّياقَ الثقافيَّ والاجتماعيَّ وكذلك العاطفيَّ لها دورٌ واضحٌ في تفسيرِ مجيءِ هذه الزُّمرةِ من الأفعالِ على صيغةِ الماضي الدَّالِّ على الدُّعاءِ بمعنى الاستقبالِ، وهذه الحالةُ الَّتي ذكرَها ابنُ جنِّيْ تبرزُ الجانبَ العقديَّ عندَ صاحبِ الدُّعاءِ الَّذي تمثَّلَ قولَ النَّبي ﷺ: "ادعُوا اللهَ وأنتم موقنون بالإجابة"(٣)، لذلك عدلَ بالدُّعاءِ إلى صيغةِ الماضي الدَّالِّ على الاستقبالِ ليوحيَ الفعلُ بالحالةِ النَّفسيَّةِ للدَّاعي والعاطفةِ الكبيرةِ الَّتي تنبعُ من إيقانِه بأنَّ دعاءَهُ مستجابٌ.

إنَّ هذه الزُّمرةَ من الأفعالِ الماضيةِ الَّتي جاءت بلفظِ الدُّعاءِ توضِّحُ وتكشفُ لنا ثقافةَ المسلمِ ومحيطَهُ الاجتماعيَّ الَّذي يؤمنُ بأنَّ دعاءَهُ مستجابٌ، وتصوِّرُ لنا كذلك عاطفةً صادقةً تجاه منْ ندعو لَهُ عندَ توظيفِنا صيغةَ الماضي الَّتي تدلُّ على الاستقبالِ.

(١) الخصائص: ابن جني ٣/ ٣٣٠ ؛ ٣٣٢.

(٢) دقائق التَّصريف: ابن المؤدب ص: ١٨.

(٣) ينظر: الجامع الصحيح "سنن الترمذي": الترمذي، رقم الحديث (٣٤٧٩)، ٥/ ٤٨٣، المستدرك على الصحيحين في الحديث: الحاكم ١/ ٤٩٣، سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، رقم الحديث (٥٩٤)، ٢/ ١٤٣.

خامساً: الأفعالُ الدَّالةُ على أمورٍ هائلةٍ مهدِّدةٍ متوعَّدٍ بها يُعبَّرُ عنها بصيغةِ الماضي الدَّالِّ على الاستقبالِ، ذكرَ الزَّركشيُّ أنَّه إذا كانَ مدلولُ الفعلِ من الأمورِ الهائلةِ المهدِّدةِ المتوعَّدِ بها، فيعدلُ فيه إلى لفظِ الماضي تقريراً، وتحقيقاً لوقوعه(١)، وقدْ ذكرَ على هذه الحالةِ عدَّةَ شواهدَ قرآنيَّةٍ تصوِّرُ للسَّامعِ مشاهدَ ومواقفَ من يومِ القيامةِ، ومعلومٌ حقَّ اليقينِ في سياقِنا الثَّقافيِّ والاجتماعيِّ أنَّ يومَ القيامةِ سوفُ يقعُ في المستقبلِ الَّذي هو في علمِ اللهِ – جلَّ جلالُهُ– كما هو راسخٌ في معتقدِ كلِّ إنسانٍ، ولكنَّ هذه الآياتِ جاءتْ بصيغةِ الماضي الدَّالِّ على المستقبلِ تقريراً وتحقيقاً أنَّ هذه المشاهدَ والأمورَ المتوعَّدَ بها واقعةٌ لا محالةَ لذلك عبَّرَ عنها القرآنُ الكريمُ بصيغةِ الماضي، وقدْ فسَّرَ العلماءُ هذه الآياتِ الَّتي ذكرَها الزَّركشيُّ على وضعِ الماضي موضعَ المستقبلِ، ومنْهَا:

١– قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاء اللَّهُ**﴾ [النمل: ٨٧]، أيْ: يفزعُ، قالَ ابنُ عطيَّةَ: – وهو أمرٌ لمْ يقعْ– يعدُّ إشعاراً بصحَّةِ وقوعِه، وهذا معنى وضعِ الماضي موضعَ المستقبلِ(٢).

٢– وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعاً**﴾ [إبراهيم: ٢١]، قالَ أبو حيانٍ الأندلسيُّ: وعبَّرَ بلفظِ الماضي لصدقِ الخبرِ بِه، فكأنَّهُ قدْ وقعَ(٣)، المرادُ: يبرزون يومَ القيامة(٤).

٣– وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً**﴾ [الكهف: ٤٧]، ذكرَ أبو حيانٍ الأندلسيُّ أنَّ قولَهُ تعالى: (وَحَشَرْنَاهُمْ) وُضِعَ فيه الماضي موضعَ المستقبلِ لتحقُّقِ وقوعِه(٥).

(١) البرهان في علوم القرآن: الزركشي ٣/ ٣٧٢.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية ٦/ ٥٦٣.

(٣) تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي ٥/ ٤٠٦.

(٤) اللباب في النحو: الصابوني ص: ٢٦٩.

(٥) تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي ٦: ١٢٧.

٤- وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ** ﴾ [الأعراف: ٤٨]، أي: ينادي أصحابُ الأعرافِ رجالاً.

إنَّ السِّياقَ الثَّقافيَّ والاجتماعيَّ ويخدمُهُما أيضاً السِّياقُ اللُّغويُّ بقرائنِه يفسِّرُ لنا مجيءَ هذه الآياتِ وغيرِها من الآياتِ الكريمةِ على صيغةِ الماضي، فيومُ القيامةِ بما فيه منْ عذابٍ وعقابٍ ورحمةٍ ومغفرةٍ كائنٌ في المستقبلِ الَّذي هو في علمِ اللهِ الَّذي وَسِعَ كلَّ شيءٍ علماً، ولكنَّ التَّعبيرَ عن هذه الأمورِ والأحداثِ بالماضي من أجلِ الدَّلالةِ على تحقُّقِ الوقوعِ وصدقِه، وقدْ توافرتْ أدلَّةٌ سياقيَّةٌ لغويَّةٌ أخرى في الآياتِ كقولِه تعالى: (وَيَوْمَ يُنفَخُ، وَيَوْمَ نُسَيِّرُ، وَتَرَى)، للدَّلالةِ على أنَّ الماضي وُضِعَ موضعَ المستقبل.

وقدْ وردتْ شواهدُ كثيرةٌ من القرآنِ الكريمِ والأشعارِ على مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ، أدَّى فيها السِّياقُ عامَّةً عملَهُ وصرفَ فيها دلالةَ الماضي الصَّرفيَّةَ إلى الدَّلالةِ النَّحويَّةِ التَّركيبيَّة، فممَّا جاءَ في القرآنِ الكريمِ إضافةً لما تقدَّمَ ذكرُهُ:

- قولُهُ تعالى: ﴿ **وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ** ﴾ [الروم: ٥١]، قالَ الخليلُ: معناهُ ليظلُّنَّ، فأوقعَ الماضيَ موقعَ المستقبلِ(١)، وقالَ ابنُ عطيَّةَ: قوله تعالى (لَّظَلُّوا) فعلٌ ماضٍ أنزلَهُ منزلةَ المستقبلِ، واستنابَه منابَهُ؛ لأنَّ الجزاءَ هنا لا يكونُ إلا بفعلٍ مستقبلٍ، لكنْ استعمل الماضي موضعَ المستقبلِ في بعضِ المواضعِ توثيقاً لوقوعِه(٢)، لقد اجتمعَ في هذه الآيةِ عدَّةُ قرائنَ سياقيَّةٍ تدلُّ على وضعِ الماضي موضعَ المستقبل؛ فاللامُ الموطِّئةُ للقسمِ في قولِه تعالى (وَلَئِنْ)، ولامُ جوابِ القسمِ في قولِه تعالى (لَّظَلُّوا)، وإن الشَّرطيَّةُ وقولُهُ تعالى (مِنْ بَعْدِهِ) تستعملُ معَ المستقبلِ، إضافةً للسِّياقِ الثَّقافيِّ الَّذي يفهمُ منه أنَّ بابَ الشَّرطِ والجزاءِ لا يصلحُ إلا معَ المستقبلِ.

(١) سر صناعة الإعراب: ابن جني ١ / ٣٩٨.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية ٣٥ / ٧.

– وقالَ تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، أيْ: يأتي. قالَ ابنُ الأنباريِّ في التَّعليقِ على هذه الآيةِ: أتى بمعنى يأتي، أقامَ الماضيَ مقامَ المستقبلِ لتحقيقِ إثباتِ الأمرِ، وصدقِه[١]، ومعلومٌ من السِّياقِ الثَّقافيِّ أنَّ الفعلَ (أتى) بمعنى (يأتي)، لأنَّ الأفعالَ المنسوبةَ إلى اللهِ –جلَّ جلالُهُ– الَّتي تدلُّ على أمورٍ متوعَّدٍ بها يعبَّرُ عنها بصيغةِ الماضي الدَّالِّ على المستقبلِ تحقيقاً وإثباتاً لصدقِ وقوعِها.

– وقالَ تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، أيْ: ينادي؛ لأنَّ هذا النِّداءَ إنَّما يكونُ يومَ القيامةِ[٢]. السِّياقُ الثَّقافيُّ لهذه الآيةِ وغيرِها من الآياتِ الَّتي تصوِّرُ لنا مشاهدَ منِ يومِ القيامةِ يوضِّحُ مجيءَ (نادى) موضعَ (ينادي)، تحقيقاً لصدقِ وقوعِ يومِ القيامةِ، وهذه ميزةٌ جماليَّةٌ وبلاغيَّةٌ وفصاحيَّةٌ تدلُّ على سعةِ اللُّغةِ العربيَّةِ ومرونتِها، إذ وظِّفَ فيها تعاورُ الفعلينِ ليدلَّ على معتقداتٍ إيمانيَّةٍ راسخةٍ، فزادَها هذا التَّعاورُ يقيناً وصدقاً.

– وقالَ تعالى: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، أيْ: لمْ يُصَدِّقْ ولمْ يُصَلِّ[٣]، نلحظُ في هذه الآيةِ استخدامَ حرفِ النفي (لا) بمعنى (لم)، ولمْ كما ذُكِرَ مسبقاً تستخدمُ معَ المضارعِ؛ فدلَّتْ هذه القرينةُ السِّياقيَّةُ اللُّغويَّةُ على مجيءِ الماضي موضعَ المضارعِ.

أمَّا الشِّعرُ فهو غنيٌّ كذلك بالشَّواهدِ الَّتي جاءَ فيها الماضي موضعَ المضارعِ، ومنْ ذلك قولُ الحطيئةِ من الكاملِ:

شَهِدَ الحُطَيئَةُ حينَ يَلقى رَبَّهُ أَنَّ الوَليدَ أَحَقُّ بِالعُذرِ[٤]

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري ٢/ ٧٤.

(٢) ينظر: المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٤، اللباب في النحو: الصابوني ص: ٢٦٩.

(٣) ينظر: فقه اللغة: الثعالبي ص: ٣٩٥، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية ٨/ ٤٨١.

(٤) ينظر: الحطيئة: ديوانه برواية وشرح ابن السكيت ص: ١١٠ (ذكر بدل حين يوم)، سر صناعة الإعراب: ابن جني ١/ ٣٩٨، دقائق التصريف: ابن المؤدب ص: ١٨، مجالس ثعلب: ثعلب ق٢، ج٨/ ٣٨٨، اللباب في النحو: الصابوني ص: ٢٩٦.

الشَّاهدُ هنا في قولِه (شَهِدَ)، فقدْ جاءتْ بمعنى : يشهدُ[١]، إنَّ السِّياقَ الثَّقافيَّ لهذا البيتِ يوضِّحُ مجيء (شَهِدَ) موضعَ (يشهد)؛ لأنَّ الشَّهادةَ حاصلةٌ يومَ القيامةِ، لكنَّهُ عدلَ إلى صيغةِ الماضي إقراراً بحصولِ الشَّهادةِ منه في ذلك اليومِ المشهودِ.

وقال الطِّرِمَّاحُ من الطَّويلِ:

وَإِنِّي لآتيكُمْ تَشَكُّرَ ما مَضَى مِنَ الأمرِ وَاستِجابَ ما كانَ في الغَدِ[٢]

الشَّاهدُ هنا في قولِه: (مَا كَانَ في الغَدِ)، أي: يكونُ، وجاء بلفظِ الواجبِ؛ تحقيقاً لَهُ، وثقةً بوقوعِه، أيْ: أنَّ الجميلَ منكم واقعٌ متى أريدُ، وواجبٌ متى طُلِبَ[٣].

إنَّ السِّياقَ اللُّغويَّ المتمثِّلَ بقولِه (ما كانَ في الغدِ)، يدلُّ على أنَّ الماضيَ (كان) وضع موضعَ المستقبل، بدلالةِ لفظةِ (الغد). والسِّياقُ الثَّقافيُّ لهذا البيتِ وأبياتِ المديحِ عامَّةً يوضِّحُ للسَّامع أنَّ أفعالَ المديح يوضعُ فيها الماضي موضعَ المستقبلِ للدَّلالةِ على تحقُّقِ الصِّفةِ في الممدوحِ، وللدَّلالة على تحقُّقِ الموعودِ والعطاءِ.

وقالَ جريرٌ من الطَّويلِ:

وَأَدركتُ مَنْ قَدْ كانَ قَبلي وَلَم أَدَعْ لِمَن كانَ بَعدي في القَصائدِ مَصنَعا[٤]

الشَّاهدُ هنا في قولِه: (لِمَنْ كانَ بَعْدِي)، قالَ البغداديُّ: وقدْ تقعُ (كانَ) موضعَ (يكون)، أرادَ هنا: لمنْ يكونُ بعدي[٥].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جني ١ / ٣٩٨، مجالس ثعلب: ثعلب ق٢، ج٨ / ٣٨٨.

(٢) ينظر: ديوان الطرماح: الطرماح ص: ٥٧٢، سر صناعة الإعراب: ابن جني ١ / ٣٩٨، الخصائص: ابن جني ٣ / ٣٣١(ذكر واستيجاب بدل واستجاب وغد بدل الغد).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جني ١ / ٣٩٨، الخصائص: ابن جني ٣ / ٣٣١.

(٤) ينظر: ديوان جرير: جرير ص: ٢٦٣، خزانة الأدب: البغدادي ١٠ / ٣ (ذكر مصعدا بدل مصنعا).

(٥) خزانة الأدب: البغدادي ١٠ / ٣.

القرينةُ السِّياقيَّةُ اللُّغويَّةُ المتمثِّلةُ بقولِه (بَعْدِي) صرفتْ دلالةَ الماضي الزَّمنيَّةَ إلى المستقبلِ، وقدْ أُوضِحَ منْ قبلُ عملُ السِّياقِ الثَّقافيِّ في تفسيرِ مجيءِ الأفعالِ الماضيةِ موضعَ المستقبلِ في سياقِ المدحِ.

إنَّ السِّياقَ بشقيه اللُّغويِّ وغيرِ اللُّغويِّ أدَّى عملاً توجيهيّاً واضحاً، إذ وجّه المعنى الصرفيَّ الوظيفيَّ للماضي إلى الاستقبالِ اعتماداً على القرائنِ السِّياقيَّةِ اللُّغويَّةِ المذكورةِ في الجملةِ أو النَّصِّ أو القرائنِ السِّياقيَّةِ غيرِ اللُّغويَّةِ الَّتي تتمثَّلُ في السِّياقِ الثَّقافيِّ والاجتماعيِّ والعاطفيِّ للجملةِ والنَّصِّ، وقدْ نصَّ العلماءُ والنَّحاةُ القدماءُ على وجود هذه القرائنِ الَّتي تدلُّ على مجيءِ الماضي موضعَ المستقبلِ كما ذُكِرَ لكنَّهم لم يقعِّدوا لها ضمن السِّياقِ ولم يفردوا لها باباً مستقلاً كما هو في العصر الحديث.

مجيء الفعلِ المضارعِ موضعَ الفعلِ الماضي:

وهو أنْ يأتيَ الفعلُ المضارعُ موضعَ الفعلِ الماضي في التَّركيبِ النَّحويِّ، وقدْ أَطْلَقَ ابنُ المؤدِّبِ على هذا القسمِ الفعلَ المضارعَ المُمَثِّلَ؛ لأنَّهُ يمثِّلُ الماضي، ويقومُ مقامَهُ.

والغايةُ والفائدةُ منْ مجيءِ المضارعِ موضعَ الماضي هي إفادةُ التَّأكيدِ، وتقويةُ المعنى، وإفادةُ الدَّوامِ والاستمرارِ؛ فكأنَّهُ وقعَ واستمرَّ(١).

أمَّا متى يوضعُ المضارعُ موضعَ الماضي، فقالَ الصَّابونيُّ: إذا تضمَّنَ الكلامُ معنىً يزيلُ الالتباسَ، جازَ وضعُ بعضِها موضعَ بعضٍ توسُّعاً(٢).

والواقعُ الاستعماليُّ يفيدُ أنَّ الفعلَ المضارعَ منْ حيثُ الصِّيغةِ النَّحويَّةِ أو السِّياقيَّةِ أكثرُ توسُّعاً، وأعمُّ تصرُّفاً؛ فيأتي للأزمنةِ الثَّلاثةِ – الماضي والحاضرِ

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي ٣ / ٣٧٣، معترك الأقران في إعجاز القرآن: السُّيوطي ١ / ١٩٤، الأسلوبية "مدخل نظري ودراسة تطبيقية": فتح الله أحمد سليمان ص: ٢٤٢.

(٢) اللباب في النحو: الصابوني ص: ٢٦٧.

والمستقبلِ – والَّذي يعيِّنُ هذه الدَّلالةَ الزَّمنيَّةَ هو السِّياقُ بنوعيه السِّياقِ اللُّغويِّ بقرائنِه اللَّفظيَّةِ منْ سوابقَ ولواحقَ وغيرِها، أو السِّياقُ غيرُ اللُّغويِّ المتمثِّلُ في السِّياقِ الثَّقافيِّ والاجتماعيِّ والعاطفيِّ.

القرائنُ السِّياقيَّةُ اللُّغويَّةُ الَّتي تدلُّ على مجيءِ المضارعِ موضعَ الماضي:

وهي السَّوابقُ واللَّواحقُ الَّتي تصرفُ دلالةَ الفعلِ المضارعِ الزمنيَّةَ إلى المضي، وقَدْ ذكرَ القدماءُ بعضَ القرائنِ الَّتي تؤدِّي هذه الوظيفةَ أسوقُهُ على النَّحوِ الآتي:

أولاً: لو الشَّرطيَّةُ: قالَ أبو حيانٍ الأندلسيُّ: وعندَ المحقِّقين أنَّهُ لا يليها إلا ماضي المعنى سواءٌ أكانَ بلفظِ الماضي أو المضارعِ. قال تعالى: ﴿**أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ**﴾ [الأعراف: ١٠٠][١]، فالفعلُ (نشاء) مضارعٌ في اللَّفظِ لكنَّهُ ماضٍ في المعنى لدخولِ (لو) الشَّرطيَّةِ على الجملةِ.

وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ من استخداماتِ (لو) الشَّرطيَّةِ أنْ تكونَ للتَّعليقِ في الماضي، وإذا وليها مضارعٌ أُوِّلَ بالماضي، نحو قولِه تعالى: ﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**﴾ [الحجرات: ٧][٢]. المعنى (لو أطاعكم)؛ فالمضارعُ وُضِعَ موضعَ الماضي لوجودِ (لو) الشَّرطيَّةِ.

ثانيا: لمْ ولمَّا: وهما حرفا جزمٍ ونفيٍ وقلبٍ يدخلان على الفعلِ المضارعِ، فيجزمانه وينفيان الحدثَ ويقلبان الزَّمنَ إلى المضي. قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: أمَّا (لَمْ) فتدخلُ على الأفعالِ المضارعةِ، واللَّفظُ لفظُ المضارعِ، والمعنى معنى المضي[٣]، وذكر ابنُ يعيشَ أنَّ (لَمْ) و(لمَّا) لقلبِ معنى المضارعِ إلى الماضي ونفيه[٤].

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان ص: ١٨٩٨.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري ٤ / ٢٠٦.

(٣) الأصول في النحو: ابن السراج ٢ / ١٥٧.

(٤) شرح المفصل: ابن يعيش ٥ / ٣٤–٣٥ انظر أيضاً: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم ص: ٤٩٣.

فالأفعالُ المضارعةُ نحو: لَمْ أوْ لـمَّـا يدرسْ – يقرأْ – يبحثْ...؛ مضارعةٌ في اللَّفظِ ماضيةٌ في المعنى لدخولِ (لَمْ ولـمَّـا) عليها.

ثالثاً: إذْ للزَّمنِ الماضي؛ قالَ أبو حيانٍ: "وهي للوقتِ الماضي لازمةُ الظَّرفيَّة...، وتلزمُها الإضافةُ إلى جملةٍ خبريَّةٍ مصدرةٍ بماضٍ، أوْ مضارعٍ بمعنى الماضي"(١). قال تعالى: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ** ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فالفعلُ المضارعُ (يرفع) بمعنى (رفع) بدليلِ القرينةِ السِّياقيَّةِ (إذ).

رابعاً: الظروف الدالة على المضي نحو: قبل وأمس، فإذا استخدم معها المضارع قلبت معناه إلى المضي، نحو قولِه تعالى: ﴿ **قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ [البقرة: ٩١].

خامساً: أسلوب العطف، إذا عُطِفَ الفعلُ المضارعُ على الماضي صُرِفَتْ دلالةُ الفعلِ المضارعِ الزمنيَّةُ إلى المضي، وقد تقدَّمَ شرحُ هذه الحالةَ فيما تقدَّمَ، نحو قولِه تعالى: ﴿ **فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ** ﴾ [البقرة: ٨٧].

القرائنُ السِّياقيَّةُ غيرُ اللُّغويَّةِ الدالَّةُ على مجيءِ المضارعِ موضعَ الماضي:

وتشملُ السِّياقَ الثَّقافيَّ والاجتماعيَّ والعاطفيَّ ويشملُ هذه الأنواعَ كلَّها سياقُ المقامِ أو الموقفِ، ولا تتَّضحُ هذه السِّياقاتُ على نحوٍ من التَّفصيلِ إلا منْ خلالِ الجملةِ أو النَّصِّ الَّذي نسعى إلى تحليلِه، فلكلِّ جملةٍ أو نصٍّ سياقُهُ الخاصُّ به. ولكنْ معَ ذلك فهنالك جملٌ ونصوصٌ غَلَبَ عليها أنَّها تستخدمُ في أبوابٍ معينةٍ في العربيَّةِ نستطيعُ أنْ نحلِّلَها في ضوءِ السِّياقِ غيرِ اللُّغويِّ ومنْ هذه الأبوابِ:

أولاً: القصصُ القرآنيُّ الَّذي يسردُ أخبارَ الأممِ الماضيةِ، فهناك آياتٌ كثيرةٌ تحدَّثتْ وسردتْ قصصَ الأممِ الماضيةِ وأخبارَها وُظِّفت فيها صيغةُ المضارعِ في التَّركيبِ النَّحويِّ لتدلَّ على معنى المضي، وهذا فائدتُهُ كما تقدَّمَ هي إفادةُ

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان ص: ١٤٠٢-١٤٠٣.

أمَّا الشِّعرُ فقدْ حفلَ بأمثلةِ التَّعاورِ، فجاءتْ أشعارٌ كثيرةٌ على مجيءِ الفعلِ المضارعِ موضعَ الفعلِ الماضي، وهذه الظَّاهرةُ ذاتُ وفرةٍ في كلامِ العربِ، قالَ الفرَّاءُ: وذلك عربيٌّ كثيرٌ في الكلامِ(١).

أنشدَ سيبويه على مجيءِ المضارعِ موضعَ الماضي لرجلٍ منْ بني سلولٍ من الكاملِ:

وَلقدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يسبُّني فمضيْتُ ثمَّت قُلْتُ لا يعْنينِي(٢)

الشَّاهدُ هنا في قولِه: (وَلَقَدْ أَمُرُّ) فهو مضارعٌ في اللَّفظِ ماضٍ في المعنى، والمعنى: ولقدْ مررتُ، قالَ ابنُ جنِّيْ: فإنَّما حَكَى فيه الحالَ الماضيةَ، والحالُ لفظُها أبداً بالمضارعِ؛ نحو قولكَ: زيدٌ يتحدَّثُ ويقرأُ، أيْ: هو في حالِ تحدُّثٍ وقراءةٍ، ومن الأمثلةِ الشَّبيهةِ بهذا النَّمطِ كما يَرَى ابنُ جنِّيْ قولُكَ: كانَ زيدٌ سيقومُ أمسِ، أيْ: كانَ متوقَّعاً منْهُ القيامُ فيما مضى(٣)، وقالَ البغداديُّ: وعبَّرَ بالمضارعِ حكايةً للحالِ الماضيةِ(٤).

إنَّ ما ذكرَهُ ابنُ جنِّيْ هو إشارةٌ إلى وظيفةِ السِّياقِ الثَّقافيِّ الَّتي تجلَّت في تفسيرِ مجيءِ المضارعِ موضعَ الماضي، فمعلومٌ أنَّ الحالَ لفظُها بالمضارعِ، والمضارعُ هنا يمثِّلُ حدثاً وقعَ في الماضي، فالمضارعُ يمثِّلُ الماضي في هذا النَّمطِ من الأفعالِ الَّتي تدلُّ على أحوالٍ ماضيةٍ، ويقومُ مقامها، وإضافةً للسِّياقِ الثَّقافيِّ فهناك القرينةُ السِّياقيَّةُ (لقد) والفعلُ الماضي (مضيت)، وفي قولِ ابنِ جنِّيْ نجدُ كذلك القرينةَ السِّياقيَّةَ (كان) و(أمسِ) لتدلَّ جميعاً معَ السِّياقِ الثَّقافيِّ أنَّ الفعلَ المضارعَ جاءَ موضعَ الفعلِ الماضي.

وقالَ الشَّاعرُ: عبدُ مناف بنُ رِبعٍ الهُذَليُّ من الكاملِ:

(١) معاني القرآن: الفراء ١/ ٦١.

(٢) ينظر: الأصمعيات: الأصمعي ص:١٢٦(نسب الأصمعي البيت لشَمِر بن عمرو الحنفي)، الكتاب: سيبويه ٣/ ٢٤، الخصائص: ابن جني ٣/ ٣٣٠، خزانة الأدب: البغدادي ١/ ٣٥٧.

(٣) الخصائص: ابن جني ٣/ ٣٣٢.

(٤) خزانة الأدب: البغدادي ١/ ٣٥٨.

كانَتْ عَلى حَيَّانَ أَوَّلُ صَوْلَةٍ مِنِّي فَأَخضِبُ صَفْحَتَيهِ بِالدَّمِ(١)

الشَّاهدُ هنا في قولِه: (فَأَخْضِبُ)، والمقصودُ: فَخَضَبْتُ(٢)، كما يوضِّحُ السِّياقُ الثَّقافيُّ فهذا البيتُ يذكرُ فيه الشَّاعرُ حادثةً وقعتْ في الماضي ولكنَّه عبَّرَ عنها بالمضارعِ الدَّالِّ على الماضي لإفادةِ استمرارِ وقوعِ القتلِ على حيَّانَ، وكذلك يعضِّدُ هذا وجودُ القرينةِ السِّياقيَّةِ (كانت) لتدلَّ معِ السِّياقِ الثَّقافيِّ على وضعِ المضارعِ موضعَ الماضي.

وقالَ الشَّاعرُ: ثابتُ قُطْنَةَ من الكاملِ:

إِنْ يَقتُلوكَ فَإِنَّ قَتلَكَ لَمْ يَكُنْ عاراً عَلَيكَ وَرُبَّ قَتلٍ عارُ(٣)

موطنُ الشَّاهدِ في قولِه: (إِنْ يَقْتُلوكَ)، قالَ كريمٌ الخالديُّ: وقدْ يُوْضَعُ الفعلُ المضارعُ ويرادُ به الزَّمنُ الماضي، فالفعلُ (يقتلوك) مضارعٌ، لكنَّ السِّياقَ يقتضي أنْ يوضعَ موضعَهُ (قتلوك)؛ لأنَّ القصيدةَ قصيدةُ رثاءٍ قيلتْ في شخصٍ ماتَ في زمنٍ مَضَى(٤). يشيرُ كريمٌ الخالديُّ هنا إلى وظيفةِ السِّياقِ لا سيَّما السِّياقُ الثَّقافيُّ المتمثِّلُ في قصائدِ الرِّثاءِ الَّتي يعبَّرُ عنْ أحداثِها بالفعلِ المضارعِ الدَّالِّ على المضيِّ لإفادةِ تأكيدِ المعنى المذكورِ في البيتِ.

وقالَ الشَّاعرُ: زيادٌ الأعجمُ من الكاملِ:

وَانضَحْ جَوانِبَ قَبرِهِ بِدِمائِها فَلَقَدْ يَكونُ أَخا دَمٍ وَذَبائِحِ(٥)

(١) ينظر: ديوان الهذليين، القسم الثاني: ص ٥٠، السكري: شرح أشعار الهذليين ٦٨٨/ ٢، اللباب في النحو: الصابوني ص: ٢٦٨.

(٢) اللباب في النحو: الصابوني ص: ٢٦٨.

(٣) ينظر: المقتضب: المبرد ٣: ٦٦، أمالي الشجري: ابن الشجري ٣/ ٤٦، خزانة الأدب: البغدادي ٩/ ٥٧٦، نظرات في الجملة العربية: الخالدي ص: ١٦٨.

(٤) نظرات في الجملة العربية: الخالدي ص: ١٦٨.

(٥) ينظر: زياد الأعجم: شعره ص: ٥٤، دقائق التصريف: ابن المؤدب ص: ٢٩ (نسب البيت إلى الصلتان والبيت ضمن قصيدة في ديوان زياد)، البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري ١/ ١١٣، المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١/ ١٣٥، خزانة الأدب: البغدادي ١٠/ ٤٤٧.

الشَّاهدُ هنا في قولِه: (فَلَقَدْ يَكُونُ)، معناهُ: فلقدْ كانَ أخا دمٍ وذبائح، على أنَّ المضارعَ مؤولٌ بالماضي، وإنَّما أوَّلَهُ بالماضي، لأنَّهُ في مرثيَّةِ ميِّتٍ، وهو إخبارٌ عنْ شيءٍ وقعَ ومَضَى، لا إخبارٌ عَمَّا سيقعُ، فأقامَ المستقبلَ مقامَ الماضي(١). السِّياقُ الثَّقافيُّ لقصائدِ الرِّثاءِ والقرينةُ السِّياقيَّةُ اللُّغويَّةُ (لقد) كلاهما يدلُّ على أنَّ المضارعَ وُضِعَ موضعَ الماضي لإفادةِ تأكيدِ المعنى الَّذي ذكرَهُ الشَّاعرُ.

ممَّا تقدَّمَ فإنَّ التَّعاورَ بينَ الفعلِ الماضي والفعلِ المضارعِ بابٌ واسعٌ ووافرٌ بالشَّواهدِ الفصيحةِ، وملمحٌ بارزٌ منْ ملامحِ السَّعةِ والمرونةِ في اللُّغةِ العربيَّةِ، فقدْ كَثُرَتْ هذه الظَّاهرةُ في اللُّغةِ كما أشارَ إلى ذلك الفرَّاءُ، ولهذا التَّعاورِ فوائدُ وأغراضٌ لا تتحقَّقُ في دلالةِ الفعلِ الأصليَّةِ كما تقدَّمَ .

قالَ كريمٌ الخالديُّ: إنَّ وضعَ الفعلِ الماضي في موضعِ المضارعِ، وبالعكسِ، بابٌ واسعٌ؛ اتَّسعتْ فيه العربيَّةُ لأداءِ المعاني الَّتي لا يمكنُ التَّعبيرُ عنها بما وُضِعَتْ لَهُ أصلاً(٢).

لقدْ أدَّى السِّياقُ بأنواعه وقرائنه عملاً واضحاً ومهماً في توجيهِ مسألةِ تعاورِ الفعلين، فوجدناهُ نقلَ الصِّيغةَ الفعليَّةَ من معناها الصَّرفيِّ إلى معنى الصِّيغةِ الأخرى في التَّركيبِ النَّحويِّ، والعكسُ.

(١) ينظر: دقائق التصريف: ابن المؤدب ص: ٢٩، البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري ١ / ١١٣، المغني في النحو: أبو الخير اليمني ١ / ١٣٥، خزانة الأدب: البغدادي ١٠ / ٤ .

(٢) نظرات في الجملة العربية: الخالدي ص: ١٦٩ .

الخاتمة:

لقدْ توصَّلتْ هذه الدِّراسةُ إلى مجموعةٍ من النَّتائجِ يمكنُ عرضُ أبرزِها بما يأتي:

أوَّلاً: الكشفُ عنْ مفهومِ التَّعاورِ، وتأصيلِه عندَ القدماءِ والمحدثينَ.

ثانياً: الكشفُ عمَّا استعملَهُ القدماءُ والمحدثون منْ مصطلحاتٍ تدلُّ على التَّعاورِ، وهذهِ المصطلحاتُ هي:

١- التَّقارضُ. ٢- البدلُ.

٣- تقارضُ اللَّفظينِ. ٤- التَّبادلُ.

٥- تبادلُ الصِّيغِ.

وهذهِ المصطلحاتُ تتَّفقُ إلى حدٍّ كبيرٍ في الدَّلالةِ والمفهومِ ومصطلح التَّعاورِ، وقدْ آثرتُ استعمالَ مصطلحِ التَّعاورِ لقدمِه وأصالتِه.

ثالثاً: الفائدةُ والغرضُ من مجيءِ الفعلِ الماضي موضعَ المضارعِ من أجلِ الدَّلالةِ على تحقُّقِ الوقوعِ وصدقِه، والفائدةُ والغرضُ من مجيءِ الفعلِ المضارعِ موضعَ الماضي من أجلِ الدَّلالةِ على التَّأكيدِ وتقويةِ المعنى وإفادةِ الدَّوامِ والاستمرارِ.

رابعاً: وضوحُ المعنى والدَّلالةِ، وعدمُ وقوعِ اللَّبسِ هو الَّذي حملَ العربَ على استخدامِهم هذا الأداءَ اللُّغويَّ.

خامساً: السِّياقُ بأنواعِه وقرائنِه أدَّى عملاً واضحاً ومهماً في توجيه مسألةِ تعاورِ الفعلينِ، فوجدناه نقلَ الصيغةَ الفعليَّةَ من معناها الصَّرفيِّ إلى معنى الصيغةِ الأخرى والعكس في التَّركيبِ النَّحويِّ معتمداً على القرائنِ السِّياقيَّةِ اللُّغويَّةِ المذكورةِ في الجملةِ أو النَّصِّ أو القرائنِ السِّياقيَّةِ غيرِ اللُّغويَّةِ.

سادساً: تعاورُ الفعلين يكشفُ جانباً منْ سَعَةِ اللُّغةِ العربيَّةِ ومرونتِهَا، وتطوُّرِ أفانينِ القولِ فيها، بما يكشفُ عنْ فصاحةِ اللُّغةِ العربيَّةِ وبلاغةِ لسَانِهَا.

سابعاً: العلماءُ القدماءُ عدُّوا تعاورَ الفعلين منْ سُنَنِ العربيَّةِ الَّتي درجَ العربُ

على النَّطقِ بها، قال السُّيوطيُّ: ومنْ سُنَنِ العربِ أنْ تأتيَ بالفعلِ بلفظِ الماضي وهو حاضرٌ أوْ مستقبلٌ، أوْ بلفظِ المستقبلِ وهو ماضٍ.

ثامناً: للسِّياقِ الثَّقافيِّ والاجتماعيِّ عملٌ ووظيفةٌ أساسيَّةٌ في توجيه تعاورِ الفعل الماضي والمضارع لا سيَّما في بابِ الأفعالِ والأحداثِ الَّتي تنسبُ لله – عزَّ وجلَّ–، وكذلك فإنَّ الأفعالَ الَّتي تنسبُ إلى الله –جلَّ جلالُهُ– أو تتعلَّقُ بصفةٍ من صفاتِه أو باسم من أسمائِهِ الحسنى هي صالحةٌ لكلِّ الأزمنةِ الماضي والمستقبلِ؛ لأنَّها تدلُّ على الدَّوامِ والاستمرارِ .

ثبت المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، (د. ط)، (د. م)، (د. ن)، (د. ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (د. ط)، لبنان: دار الفكر. ١٣٩٩هـ.
- الأسلوبية "مدخل نظري ودراسة تطبيقية"، سليمان، فتح الله أحمد. (د. ط)، (د. م)، الدار الفنية، ١٩٩٠م.
- إشكالات النص المداخلة أنموذجا، عبد الكريم، جمعان. ط١، الناشر: الرياض: النادي الأدبي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩م.
- الأصمعيات، الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون. ط٧، مصر: دار المعارف، ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
- الألسنية محاضرات في علم الدلالة، عون، نسيم. ط١، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٥م.
- أمالي الشجري، ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، (ت: ٥٤٢هـ). تحقيق: محمود محمد الطناجي. (د. ط)، القاهرة، مكتبة الخانجي، (د. ت).

- الإمام في بيان أدلة الأحكام، العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي. تحقيق: رضوان بن مختار بن غريب. ط١، بيروت–لبنان: دار البشائر الإسلامية، ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. (د. ط)، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠١م.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية. تحقيق: علي محمد العمران. ط١، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٥هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط)، صيدا – بيروت: منشورات المكتبة العصرية، (د. ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، أبو البركات كمال الدين. تحقيق: طه عبد المجيد طه، مراجعة: مصطفى السقا. (د. ط)، (د. م)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. تحقيق: علي شيري. (د. ط)، بيروت–لبنان: دار الفكر، المجلد (١٣) طبع ١٩٩٤، المجلد (٧) طبع ٢٠٠٥م.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وزكريا عبدالمجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل. ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور. تحقيق: رياض زكي قاسم. ط١، بيروت – لبنان: دار المعرفة، ٢٠٠١م.

- الجامع الصحيح "سنن الترمذي"، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. (د. ط)، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، (د. ت).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط)، القاهرة: مطبعة الخانجي، (د. ت).
- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: محمد علي النجار. (د. ط)، (د. م)، المكتبة العلمية، (د. ت).
- دقائق التَّصريف، ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد. تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، (د. ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- دلالة السياق، الطلحي، ردة الله. ط١، مكة المكرمة: مطابع جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.
- دور الكلمة في اللغة، أولمان، ستيفن، ترجمة: كمال محمد بشر، ط٢، مكتبة الشباب، ١٩٦٩م.
- ديوان جرير، جرير، ابن عطية بن حذيفة. (د. ط)، بيروت: دار بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ت: ٢٤٦هـ، الحطيئة، جرول بن أوس. دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة. ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- ديوان الطرماح، الطرماح، ابن حكيم بن الحكم. تحقيق: عزة حسن. (د. ط)، دمشق: مطبوعات وزارة الثقافة، ١٩٦٨م.
- ديوان الهذليين، القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥م.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: حسن هنداوي. ط٢، دمشق- بيروت: دار القلم، ١٩٩٣م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني: محمد ناصر الدين. (د.ط)، (د.م)، المكتب الإسلامي، ١٩٧٢م.
- شرح أشعار الهذليين، السكري: أبو سعيد الحسن بن حسين. تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر. (د.ط)، القاهرة: مكتبة دار العروبة/ مطبعة المدني، ١٩٦٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، محمد بن أبي بكر. (د. ط)، بيروت – لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، (د. ت).
- شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بـ(التخمير)، الخوارزمي، القاسم بن الحسين. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط١، بيروت – لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إيميل بديع يعقوب. ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- شعر زياد الأعجم، زياد الأعجم، زياد بن سليمان. جمع وتحقيق ودراسة: يوسف حسين بكار. ط١، (د. م)، دار المسيرة، ١٩٨٣م.
- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عمر فاروق الطبَّاع. (د. ط)، بيروت – لبنان: مكتبة المعارف، (د. ت).

- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م/ ط١، القاهرة، ١٩٥٦م.
- صور نحوية، بسيوني: كمال. (د. ط)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، مكتبة الدراسات النحوية، (د. ت).
- ضرائر الشعر، ابن عصفور: علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط١، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول، سليمان، دفع الله عبد الله، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد الأول، الآداب (١، ٢)، ١٩٨٩م.
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، ياقوت، محمود سليمان. (د. ط)، (د. م)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
- علم الدلالة، عمر، أحمد مختار. ط١، دار العروبة، ١٩٨٢م.
- علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، عبد الجليل، منقور. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١م.
- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. تحقيق: آملين نسيب. ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨م.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. ط٥، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.
- الكلمة، دراسة لغوية معجمية، خليل، حلمي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين. (د. ط) ، بيروت – لبنان: دار صادر، (د. ت).
- اللباب في النحو، الصابوني، عبد الوهاب. (د. ط)، بيروت– لبنان: دار الشرق العربي، (د. ت).
- مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط)، مصر: دار المعارف، (د. ت).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق: مجموعة محققين. ط٢، بيروت – لبنان / دمشق – سوريا: دار الخير، ٢٠٠٧م.
- المزهر في علوم اللغة و أنواعها، السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. (د. ط)، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية ، ١٩٨٧م.
- المستدرك على الصحيحين في الحديث، الحاكم، أبو عبد الله محمد النيسابوري. (د. ط)، الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، (د. ت).
- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. ضبطه وصححه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين. ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، وهبه، مجدي / المهندس، كامل. (د. ط)، مكتبة لبنان، (د. ت).
- المعجم المفصل في علوم اللغة "الألسنيات" ، التونجي، محمد / الأسمر، راجي. مراجعة: إميل يعقوب. ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

- المغني في النحو، أبو الخير اليمني، تقي الدين منصور بن فلاح. تحقيق: عبدالرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي. ط١، العراق – بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. (د. ط)، صيدا– بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م .
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر. حققه وعلق عليه: محمد عبد المقصود وحسن عبد المقصود، تقديم: محمود فهمي حجازي. ط١، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠١م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت: ٣٩٥هـ/ ١٠٠٥م). راجعه وعلق عليه: أنس محمد الشامي. (د.ط)، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (د. ط)، القاهرة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م.
- نظرات في الجملة العربية، الخالدي، كريم حسين ناصح. ط١، عمان: دار صفاء، ٢٠٠٥م.
- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، خليل، عبدالنعيم عبد السلام. ط١، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٧م.